الوجه المتغير للقتل الجماعي: المذابح، والإبادة الجماعية و ما بعد الإبادة الجماعية*

Mark Levene

ترجمه عن الفرنسية

إبراهيم محمود

Mark Levene

مارك ليفين مؤرخ وزميل فخري بجامعة ساوثهامبتون" مواليد ١٩٥٣ "

يركز عمله وأبحاثه على الإبادة الجماعية والتاريخ اليهودي وتغير المناخ بفعل الإنسان.

حصل كتابه: أزمة الإبادة الجماعية: الأراضي الأوروبية ،١٩١٢-١٩٥٣، على جائزة ليمكين كل سنتين من معهد دراسة الإبادة الجماعية ومقره نيويورك في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من التشكيك في الافتراضات التأسيسية للدراسة، لا يستخدم ليفين نفس تعريف الإبادة الجماعية كما هو موجود في اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية.

من أعماله :

١. (٢٠٠٥). الإبادة الجماعية في عصر الدولة الأمة: المجلد ١: معنى الإبادة الجماعية.
٢. (٢٠٠٥). الإبادة الجماعية في عصر الدولة القومية: صعود الغرب وظهور الإبادة الجماعية.
٣. (١٩٩٣). القومية وبدائلها في الساحة الدولية: المسألة اليهودية في باريس ، ١٩١٩.
٤. (١٩٨١). الدبلوماسية اليهودية في الحرب والسلام: دراسة لوسيان وولف ، ١٩١٤-١٩١٩.

الوجه المتغير للقتل الجماعي: المذابح، والإبادة الجماعية و ما بعد الإبادة الجماعية

في السنوات الأخيرة ، قدمتُ تعليمًا جامعيًا حول الإبادة الجماعية في التاريخ المعاصر، يمثل اللقاء مع هذا الكائن بالطبع تحديًا للطلاب وكذلك للمعلم، إذ بمجرد أن يبدأوا في الشعور بالراحة في الدورة ، هل يوجد الكثير منهم؟ على وجه الخصوص ، هناك العديد من الفتيات بين الطلاب؟ أسأل نفسي ، بإصرار في كثير من الأحيان ، "كيف يمكن للناس أن يفعلوا مثل هذه الأشياء؟ إذا كان السؤال يبدو ساذجًا بالنسبة لي ، فأنا في البداية أحتفظ بهذا الرأي لنفسي ، خاصة في البداية عندما لا أزال لا أعرف الطلاب جيدًا.

ما أود قوله ، مع ذلك ، سيكون "إذا أمضينا الدورة التدريبية بأكملها في الإجابة على هذا السؤال ، فسوف نتجول في دوائر دون أن نفهم سبب قيام الأشخاص بمثل هذه الأشياء".

أذكر هذه التجربة الصفية لأنها قد توحي بأي إجابة لسؤال جاك سيملين "ما أهمية مفهوم العنف المتطرف؟" إلى حد ما بالإجابة التي يعطيها المرء لسؤاله الآخر: "ما هو موقف الباحث من موضوع البحث هذا؟" يمكن رسم موقفي بإيجاز: هل العنف كامن فينا جميعاً ؟ بما في ذلك ، بالنسبة لمعظمنا ، إمكانية ارتكاب أعمال عنف وحشية ومتطرفة, إيماني في هذا الصدد ليس مسألة إيمان: أنا لا أدعي أن البشر أشرار بشكل لا يمكن إصلاحهم أو يميلون إلى الشر. ولا يمكنني أن أؤيد الرأي ، الذي يُطرح في بعض الأحيان ، بأن البشر الذين يعيشون في ما يسمى بالمجتمعات المتحضرة سيتراجعون إلى طبيعتهم **الوراثية: التأسلية** leur nature atavique في أدنى فرصة. وجهة النظر هذه تخمينية تمامًا ، ناهيك عن كونها مشحونة ، نظرًا لجهلنا النسبي، بالسلوكيات التي كان لدى أسلافنا تجاه بعضهم بعضاً خلال آلاف السنين من عصور ما قبل التاريخ.

إن أساس تفسيري للعنف المتطرف باعتباره من أصل فيزيولوجي تجريبي إلى حد ما: أعتمد على قراءتي للأعمال المتخصصة وكذلك على ما أتعرض له ، مثل أي شخص آخر ، على التلفزيون إن لم يكن بالضرورة في بيئتي الاجتماعية المباشرة (ستورّ، ١٩٦٨، ريشيه، ١٩٨٦، بورك، ١٩٩٩) .

بالتأكيد ، يجب أن نأخذ في الاعتبار الاختلافات ، ليس فقط من فرد لآخر وبين الرجال والنساء ، وإنما أيضًا في أشكال تعليم الطفولة ، والتنشئة الاجتماعية والتسييس التي تميز الشعوب من ثقافات وثقافات مختلفة ، وعصور مختلفة. ومع ذلك ، إذا قبلنا الافتراض الأساسي القائل بأن العنف المحتمل جزء من دستورنا البشري ، فلا يزال يتعين علينا أن نسأل أنفسنا ما هي الفائدة التي ينبغي الاستفادة منها من هذه المعرفة. وأود أن أقترح أن تشريح هذا الكائن يمكن أن يقودنا إلى اكتشاف كل أنواع الأشياء عن أنفسنا ، بما في ذلك ربما الأشياء التي نفضل ألا نعرفها. ومن ناحية أخرى ، فإن منحها مكانًا خاصًا لا يمكن إلا أن يغذي فضولًا غير صحّي معين ، على الرغم من كل احتجاجاتنا العامة ضد الآثار المترتبة على ملاحظاتنا.

لذا دعونا نعود إلى السؤال الأول للبروفيسور سيملين, لا يمكن أن تظهر أهمية هذا المجال البحثي المتنازع عليه إلا من الاستجواب المستمر, وبما أنه من الواضح تمامًا أن غالبية الناس في معظم المجتمعات لا ينخرطون في المقام الأول؟ أو حتى عدم الانخراط في حياتهم؟ في حالة العنف المتطرف ، يجب أيضًا تجنب ما هو كامن. ويشير هذا إلى أن ما نبحث عنه لا يتعلق فقط بالمحفزات الفيزيولوجية للعنف المتطرف ، ولكن أيضًا بالظروف السياسية والمجتمعية الأوسع التي تكمن وراء الإمكانات السلبية. ولإعادة صياغة عبارة كونت ، إذا كان المرء غير قادر على فهم السببية ، فلا يمكن للمرء أن يتوقع ؛ ومن لا يستطيع أن يتوقع لا يستطيع منع أي منهما, ومع ذلك ، عند التعامل على وجه التحديد مع أعمال العنف الجماعي المتطرف بين المجتمعات ، فمن وجهة النظر هذه بالتحديد نحتاج إلى نظرية معرفية أكثر صرامة مما حققناه حتى الآن.

بالنسبة للمؤرخ ، ربما يكون الإسهام الأفضل والأكثر فائدة في مثل هذا التحليل هو التحليل الدقيق لظروف تاريخية معينة، حيث جرى إثبات العنف المتطرف بقوة من أجل تحديد ما إذا كان هناك شيء ما ، في هذه الظروف ، يسمح بشرح العنف.

لتوضيح هذا النهج ، اخترتُ هنا التركيز على الإمبراطورية العثمانية في فترة الغسق ، بين نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر وبداية عشرينيات القرن الماضي ، عندما لم تكن الطبيعة المزمنة للدولة والميول المجتمعية تجاه العنف المتطرف محل شك. لكن بشكل عام ، أود أن أقترح هنا أن استقرار أشكال القتل تقابله تغييرات لافتة في الإطار الذي تم تسجيلها فيه. ويمكن للمرء أن يستنتج من هذا أن المصطلح العام "عنف متطرف"؟ على الأقل فيما يتعلق بالسببية؟ ذات قيمة محدودة للغاية. ويمكننا حتى الذهاب أبعد من ذلك. وإذا كان صحيحًا ، كما سأقترح ، أن هذا النمط المتغير من عمليات القتل الجماعي في أواخر الإمبراطورية العثمانية يمثل نموذجًا مصغرًا لتحول نموذجي أكثر عمومية في التاريخ المعاصر ، ثم أي محاولة لتمرير تسميات وصفية محددة لكل من التسلسلات المرسومة هنا؟ بما في ذلك ، بالنسبة لواحد منها على الأقل ، المصطلح المعروف "إبادة جماعية"؟ سيكون غير مرضٍ فكرياً ، إن لم يكن رجعيًا تمامًا.

بادئ ذي بدء ، نحتاج إلى توضيح بعض القضايا المنهجية, الأول يتعلق بالموضوع ذي الامتياز هنا: ثلاث سلاسل من إجراءات الدولة المحددة ضد المجتمع نفسه الأرمن, دون ذكر الخلافات التي تحيط بهذا السؤال ، فلا جدال في ذلك ، في الإطار المكاني والزماني الذي يهمنا هنا؟ في أواخر الإمبراطورية العثمانية؟ لم يكن الأرمن وحدهم الذين عانوا من العنف المتطرف, كانت الأقليات المسيحية الأخرى ضحية لهذا في واحد على الأقل من متوالياتنا: كان هذا هو الحال بشكل خاص مع النساطرة. كان الشيء نفسه صحيحًا ، بعد ذلك بقليل ، بالنسبة للعثمانيين الناطقين باليونانية. علاوة على ذلك ، في الحالة الأخيرة ، عانت الجالية التركية المهيمنة ، المسئولة بشكل أساسي عن الهجوم على الأرمن ، من عنف متطرف من اليونانيين.

كان الأتراك ، إلى جانب غيرهم من المسلمين العثمانيين ، ضحايا ، خلال التسلسلات السابقة على الجانب الأوربي من البوسفور ، لمذابح ارتكبتها شعوب مسيحية مختلفة في البلقان؟ أنفسهم ضحايا في حالات أخرى, علاوة على ذلك ، كانت هناك أيضًا هجمات من قبل الأتراك المسلمين ضد الكورد المسلمين ، والتي لم تمنع هؤلاء من أن يكونوا فاعلين رئيسين في العنف ضد الأرمن في كل تسلسل لدينا. ولمضاعفة هذا الارتباك الكبير بالفعل ، كانت قطاعات من الجالية الأرمنية نفسها ، في أوقات مختلفة ، منخرطة في تفاعل عنيف مع الدولة العثمانية ؛ كما كانت مسؤولة عن المذابح العقابية الموجهة ضد الجماعات العرقية الأخرى .

وإذا أخذنا الصورة الكبيرة ، فإننا نواجه مشهدًا متنوعًا بشكل غير عادي من الفظائع الجماعية: في تعقيدها الشديد ، فهي تقاوم التصنيفات الحادة. علاوة على ذلك ، فإن اثنين على الأقل من متوالياتنا يفجران إطار الفكر الغربي الذي بموجبه يكون الصراع العنيف محصوراً في حدود الحرب المعلنة والمعترف بها.

لقد وقع هجوم ١٨٩٤-١٨٩٦ على الأرمن في وقت السلم ، وتم ارتكاب بعض أسوأ عمليات القتل بين الطوائف في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية بعد انتهاء الأعمال العدائية في الحرب العظمى. لتزعزع هذه المجموعةُ من التفاعلات المعقدة التفسير ، الذي طرحه عدد من المتخصصين في الإبادة الجماعية ، والذي وفقًا له يمكن فهم هذا الشكل من أشكال القتل الجماعي في خصوصيته من نموذج أحادي البعد ، حيث يتم تعريف الجلادين والضحايا المحددين جيدًا [١] .

وبالتالي ، فإن الاستخدام التحليلي لمفهوم الإبادة الجماعية لا يسمح لنفسه بالانغلاق في الفئات الأخلاقية والسياسية أحادية الجانب التي غالبًا ما ترتبط بالمصطلح في النقاش الحالي.

حتى عزل حلقات العنف المفرط المعادية للأرمن على وجه التحديد يمثل مشكلة. فعلى سبيل المثال ، سيكون من الصعب للغاية ، بدءًا من وصف حياة العديد من الأرمن في القطاعات الأقل أمانًا في موش أو بيتليس في تسعينيات القرن التاسع عشر ، تحديد ما يمكن أن نسميه اليوم تحولت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

اليوم إلى شيء أكثر فتكًا. ويمكن للمرء بالفعل أن يدعي أن الاعتداء على أساس النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع في هذه القطاعات كان متواصلاً طوال هذه الفترة لدرجة أنه يستحق ، في مجمله ، وصف "الإبادة الجماعية"؟ على أي حال ، إذا اعتمدنا الإطار المرجعي الذي طوره رافائيل ليمكين(ليمكين ، ١٩٤٤ ، ص ٧٩) [٢] . وبالتالي ، إذا اخترت هنا إلقاء الضوء على حلقات معينة من القتل الجماعي ، فذلك أقل لأن هذه الألوان صورة عامة للعنف ضد الأرمن في أواخر الإمبراطورية العثمانية بسبب المكاسب الاستكشافية التي يستمدها المرء من مثل هذا التركيز.

مشكلة أخيرة تستحق أن نشير إليها, و وقعت المجازر في الغالب في شرق الأناضول ، حيث يعيش غالبية الأرمن. هل يجب أن يُنسب إذن إلى عوامل بنيوية أم إلى خصائص العلاقات الإنسانية في هذه المنطقة؟ هل نحتاج أيضًا إلى دمج العناصر أو العلاقات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على النتيجة؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإلى أي مدى يجب أن ننظر؟ هل من المناسب التوقف عند العلاقات بين الدولة والطوائف ، بدءًا من المبدأ القائل بأن عمليات القتل المحصورة في منطقة معينة يجب أن تجد بالضرورة مبدأ التحليل الخاص بها ، أو يجب أن نتجاوزه ، من أجل مراعاة التأثير على الدولة العثمانية الدولة والمجتمع لسلسلة كاملة من القضايا الجيوسياسية أو الجغرافية الاقتصادية؟ باختصار ، يبدو لي أن الإجابة على هذا السؤال الأخير هي نعم. أي فهم حقيقي لأصول عمليات القتل هذه يتطلب التفكير فيها بشكل كلي.

لذا دعونا نعد إلى خطوط القتل لدينا لتلخيص ميزاتها الرئيسة.

التسلسل الأول حدث بين عامي ١٨٩٤ و ١٨٩٦. إنها ليست مذبحة مستمرة ، بل مرحلتان منفصلتان تفصل بينهما فترة توقف لمدة عام واحد. وقعت المجازر الأولى في منطقة ساسون المنعزلة شرقي الأناضول ، ثم بعد ذلك بوقت قصير وبصورة علنية للغاية ، في القسطنطينية. في غضون ذلك ، اندلعت المرحلة الثانية في موجة أوسع في شرق الأناضول وانتهت ، بعد بضعة أشهر ، بمذبحة جديدة في القسطنطينية. تختلف التقييمات اختلافًا كبيرًا حول عدد الضحايا. ومع ذلك ، يمكن

تقدير أنه من بين ما يقرب من مليوني أرمني عثماني ، فقد ٨٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠ حياتهم بشكل مباشر [٣].

وتحظى هذه الأحداث ، التي يطلق عليها اسم "مجازر الأرمن" ، بدعاية واسعة في الصحافة الأجنبية.

يبدأ التسلسل الثاني ، سيئ السمعة ، في النصف الثاني من عام ١٩١٥ ويستمر حتى عام ١٩١٦. وينتج عن محاولة أكثر منهجية بكثير من قبل الدولة لإبادة مجتمعات بأكملها ، إما عن طريق ذبحهم في المناطق التي يعيشون فيها ، إما أثناء عمليات الترحيل إلى مناطق مختلفة. وجِهات في الصحراء السورية ، حيث ذبح العديد من الأشخاص. بالإضافة إلى المذابح ، يسهم العنف المتطرف المتمثل في المجاعة والأوبئة والوحشية بشكل غير مباشر في الوفيات الجماعية. في المجموع ، مات ما بين ٦٠٠٠٠٠ وأكثر من مليون شخص [٤] .

وعلى الرغم من أن كل هذا يحدث في زمن الحرب ، فلا توجد تقارير صحفية ولا تحليلات علمية أكثر دقة. وما أشار إليه المعاصرون مرة أخرى باسم "مذابح الأرمن massacres arméniens" ، وصف المعلقون لاحقًا ، مثل ليمكين ، عمومًا بأنه إبادة جماعية génocide .

حدث التسلسل الثالث ، الأكثر تشويشًا ، بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢١ ، عندما تتراجع السلطة العثمانية في شرق الأناضول إلى درجة الظهور وكأنها تتحلل. ويشمل مذابح جماعية ومتكررة بين الجماعات العرقية ، كان الأرمن فيها ضحايا وجلادين (٥) يتم إعطاء سياق عمليات القتل هذه من خلال تصرفات الدول الأخرى التي تحاول بشكل مباشر أو غير مباشر السيطرة على المنطقة ، خاصة بعد هدنة مودروس في عام ١٩١٨. وتمر عمليات القتل هذه دون أن يلاحظها أحد في الغرب. وحتى اليوم ، يعيق غياب البيانات إجراء تقييم مرضٍ للوفيات أو إجراء تحليل كافٍ للديناميكيات في العمل. علاوة على ذلك ، لا يوجد إجماع بين المؤرخين على المصطلح الأنسب لتعيين هذا التسلسل.

بعد كل هذا ، هناك خصائص مشتركة بين التسلسلات الثلاثة من حيث طريقة القتل. وفي جميع الأحوال ، هناك قسوة مفرطة لا مبرر لها. ليتم ابتكار تقنيات أو

تنقيحها أو ابتكارها لإحداث أكبر قدر ممكن من الألم ، سواء قبل الموت أو أثناء القتل. يضاف إلى المعاناة الجسدية الإذلال والتعذيب العاطفي ، ولا سيما من خلال الالتزام المفروض على الضحايا بأن يكونوا متفرجين ، وحتى ممثلين ، للاعتداء الجنسي أو الموت الذي يلحق بأقاربهم المقربين. ويتم التعبير عن هذا العنف الشديد بشكل خاص من خلال الاعتداء على النساء أو الاغتصاب أو التشويه باعتباره تجسيدًا حقيقيًا لمجتمعهن. وتجدر الإشارة إلى أن العناصر التاريخية الموجودة تحت تصرفنا لا تشير بأي حال من الأحوال إلى أن هذا العنف بمفهومه الجمْعي كان "باردًا froides " ، رغم قتل أو حرق أعداد كبيرة من البشر أحياء. ونستخلص أحيانًا من تفسير معين للإبادة الجماعية النازية التكافؤَ بين القتل الجماعي الحديث ونوع من الانفصال البيروقراطي المعقم. وفي الحالات التي تهمنا هنا ، ليس هذا هو الحال. تتم عمليات القتل وجهاً لوجه ، وتنفيذ أسلحة بدائية ، حتى التضاريس الوحيدة من المناظر الطبيعية. وهي تشمل أيضًا أشكالًا طقوسية من التشويه ، مستمدة من ذخيرة تجمع بين الزخارف القربانية والدينية مع تهمة الإيروتيكية القوية[٦] ويجب بلا شك فهم هذه الذخيرة من حيث السياق الثقافي وعلم النفس للفاعلين. علاوة على ذلك ، ربما يرتبط الطابع النمطي للفظائع بالديناميات الضرورية لأي قتل جماعي في حد ذاته. من الصعب معرفة كيفية فصل كل هذه العناصر في غياب البيانات التجريبية المنهجية ، والتي ، في الحالات التي نوقشت هنا (كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى التي تهم المؤرخ) ، غير متوفرة بالتأكيد.

مع كل هذه التحفظات ، يمكن للمرء مع ذلك أن يرسم بعض التكهنات ، بناءً على بيانات محددة ومقارنة ، فيما يتعلق بالديناميات النفسية في العمل في عمليات القتل الجماعي. وفي كل من المتواليات التي تم النظر فيها هنا ، هناك مشاركة طوعية كبيرة ، وحتى حماسية ، مشهود لها جيدًا. مما لا شك فيه أن هناك الكثير من الرجال في الزي العسكري؟ في الجيش العثماني ، في الدرك ، في وحدات شبه عسكرية أخرى؟ الذين يخضعون للانضباط العسكري. ولكن ، حتى من دون ذكر حقيقة أنهم ربما ليسوا ملزمين بإظهار الحماس ، فهناك أيضًا عدد من المشاركين المدنيين الذين يهربون من الانضباط العسكري. من بين هؤلاء ، نجد أعضاء من

القبائل الكوردية أو التركمانية أو الشركسية ، ربما يمكن للمرء أن يقول إنهم اعتادوا على الوحشية ، وحتى القتل ، أكثر من سكان المدن أو الفلاحين. ومع ذلك ، يوجد أيضًا عدد كبير من المشاركين في المناطق الحضرية: في أكثر من مناسبة ، يتم تعذيب الضحايا وضربهم حتى الموت في سياق مناظر عامة تجمع مجتمعات بأكملها في جو من الحفلات(والكر، ١٩٦٧، ص ١٦٧ ،هارتونيان ، ١٩٦٨ ، ص.٦٤-٦٥).

كل هذا يشكل فهرسًا حقيقيًا للعنف المتطرف. لكن ماذا تفعل؟ سيكون خط البحث المشروع هو التشكيك في دوافع الجلادين والمعنى الذي يعطونه لانتهاكاتهم. ما هي المبررات التي أعطيت لأنفسهم ، أو قُدمت لأسرهم ، عندما تسببوا في أذى جسدي خطير لأشخاص كانوا ، في كثير من الحالات ، جيرانًا وموظفين وأرباب عمل وعملاء وحتى أصدقاء؟ نجد آثارًا في هجمات معينة لمظالم محلية ، وحتى شخصية ، ولكننا نجد أيضًا قاسمًا مشتركًا: إغراء الكسب. أولئك الذين لا يسرقون ضحاياهم ، أولئك الذين لا ينهبون منازلهم أو ممتلكاتهم أو أعمالهم ، ببساطة يحرِمون أنفسهم مما سيأخذه الآخرون دون تردد. هذه الرغبة في عدم التواجد على الهامش هي على الأرجح لشيء من المتعة التي أظهرها المشاركون. نتخيل أنه عندما يتم إطلاق العنان للآخرين ، يمكن أن يكون هناك دافع ، والحاجة للانضمام. هذا هو السبب في أن القتل الجماعي لا يمكن تحليله ببساطة على أنه مجموع الجنون القاتل الفردي. على العكس من ذلك ، فهم يمرون من خلال اندماج الأسرة أو العشيرة أو الحي أو المجموعات الاجتماعية ، والتي تعمل بشكل جماعي على هذا النحو أو ضمن حشود أكبر ، وكذلك في إطار وكالات الدولة التي يكون تنظيمها أكثر وضوحًا [٧].

ولا تنتج عمليات القتل الجماعي بأي حال من الأحوال عن الاحتراق التلقائي: فهي لا تحدث في فراغ اجتماعي وسياسي. كان غابرييل هانوتو ، وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ، مخطئًا تمامًا عندما وصف مذابح تسعينيات القرن التاسع عشر بأنها "واحدة من آلاف حوادث الصراع بين المسيحيين والمسلمين [٨].

ودون تقديم صورة شاعرية للعلاقات المجتمعية التقليدية ، كانت هناك محرمات قوية للغاية داخل النظام السياسي العثماني ، فضلاً عن القيود القانونية التي حالت على وجه التحديد مثل هذه الاشتباكات من الحدوث. لكي تتغير القواعد بهذه الطريقة ، كان على الناس العاديين أن يجدوا أسبابًا قوية جدًا للاعتقاد بأنه كان من الضروري ، بل وحتى المبرر أخلاقياً ، المشاركة في عمليات القتل؟ وربما كانت الدولة وراءها (دادريان ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٧–١٤٨). على المنوال نفسه ، اقترح عالم أنثروبولوجيا يعمل على طبيعة العنف المتطرف في الحرب الأخيرة في البوسنة أنه مهما كانت أشكال التعذيب الفردية وغير المنظمة التي يخترعها الجلادون لأنفسهم ، فإن السياق الذي يعملون فيه منظم جيدًا بالفعل (سورابجي ، ١٩٩٥).

قد يبدو أن تسلسلنا الثالث يحطم هذا الإطار التحليلي ، بقدر ما اختفت سلطة الدولة في الواقع. ومنذ ذلك الحين ، كانت عمليات القتل في ١٩١٧–١٩٢١ ، بحكم الضرورة ، أكثر مرونة وكان لها طابع مشترك بين المجتمعات أكثر وضوحًا. ومع ذلك ، يمكن اعتباره أيضًا مؤشرًا على تحول أكثر عمومية. إذا لم يتغير تشريح الفظائع خلال تسلسلاتنا الثلاثة ، فكل منها يقع في ظل ظروف اجتماعية وسياسية مختلفة تمامًا. ويمكن للمرء أن يستنتج أنه ، لفهم تطورها بشكل كامل ، والتطورات من واحد إلى آخر ، من الضروري ليس فقط مراقبة الملاحظات الميدانية ولكن أيضًا مراعاة إطار أوسع له خصائص سياسية كلية بشكل أساسي. وفي هذه الحالة ، تتوقف تسلسلاتنا عن كونها كتلة غير متمايزة من الفظائع: فهي تظهر الآن في خصوصيتها. وهذا بدوره يتطلب تسمية كل تسلسل.

ومع ذلك ، ليس من السهل التوصل إلى تصنيف متماسك للقتل الجماعي ، خاصة أنه لا يوجد إجماع بين العلماء حول المصطلح الحاسم "الإبادة الجماعية". لنخلص سريعًا إلى أن الأمر متروك للمتخصصين للعمل معًا للتوصل إلى تعريف أوضح. والمشكلة هي أن مثل هذه المحاولات تؤدي في كثير من الأحيان إما إلى تعريف شديد التقييد بحيث لا ينطبق عملياً على أي حالة ممكنة ، أو إلى استخدام واسع النطاق لدرجة أن "الإبادة الجماعية" تصبح عملياً مرادفة لـ "القتل الجماعي meurtre de masse". لقد أشرتُ بالفعل إلى أنه ، في رأيي ، لا يمكن لشكل

القتل ولا حجمه في حد ذاته أن يصنف على أنه إبادة جماعية. إن أهمية المصطلح لا يمكن تقديره إلا من خلال رسم صورة تاريخية أوسع للعلاقات بين الدولة والمجتمعات المكونة لها ، في إطار علاقاتها الدولية وتصوراتها عن مكانتها في العالم. وأستنتج أن: "الإبادة الجماعية تحدث عندما ترى الدولة أن سلامة مشروعها السياسي مهدَّدة من قبل السكان ككل؟ حددتْها الدولة بمصطلحات جماعية أو مجتمعية؟ يسعى إلى معالجة هذا من خلال القضاء الجسدي ، بشكل جماعي ، على السكان المذكورين ، إما كليًا أو حتى لا يبدو أنهم يمثلون تهديدًا. (ليفين ، ١٩٩٤ ، ص ١٠).

ومن هذا التعريف ، يترتب على ذلك ، ضمنيًا على الأقل ، أن هذا النوع من الإبادة الجماعية يرتبط بطريقة ما بتطلعات الدولة وبرامج التنمية. وأود أن أقترح ، علاوة على ذلك ، أننا نتعامل هنا مع ظاهرة ليس لها مكان حقيقي في عالم سابق أقل عولمة ، حيث لم تتعرض الدول المختلفة لشرط تغيير نفسها من أجل الاستجابة لنموذج غربي في الأساس. وكانت هجمات الدولة على الجماعات العرقية أو الدينية شائعة في فترات سابقة ، لكن أهدافها كانت بشكل عام عقابية أكثر من كونها تحويلية punitifs plutôt que transformatifs . وهذا لا يعني أن مصطلح "مجزرة massacre "؟ الذي نفكر فيه بشكل عفوي عند وصف حلقات ما قبل العصر الحديث من العنف المتطرف؟ يفقد كل أهميته في القرن العشرين. وعلى العكس من ذلك ، من الواضح أن المجازر العرَضية يمكن أن تؤدي إلى إبادة جماعية ، بمعنى أنني حددتُ للتو ، أو بشكل تراكمي ، تشكلَ واحدة. ومع ذلك ، بين المجزرة العرضية المحدودة في الزمان والمكان والإبادة الجماعية ، والتي تمتد أكثر إلى كلا العنوانين ، ليس هناك فرْق كمي فحسب ، بل أيضًا اختلاف نوعي يرجع إلى الأهداف التي تستهدفها الدولة في نشْر مجازرها في زمان ومكان.

ومتابعةً للتحليل ،لذلك، لذلك ، فإن مصطلح "الإبادة الجماعية" ، على عكس مصطلح "المجزرة" ، يمثل صلة خاصة ببناء الدولة ، حتى في مرحلة الأزمة ، في الوقت الذي ينشأ فيه نظام دولي ، يتشكل بشكل معياري من الدول. ولكن ما العمل ، إذن ، مع حالات القتل الجماعي الجماعي داخل الدول المنقسمة إداريًا ، والمجزأة

على أسس عرقية أو غيرها ، أو التي لم تعد موجودة تمامًا وببساطة؟ السؤال له نغمة ما بعد الحداثة: لكي ينشأ ، يجب أن يكون هناك خطأ إقليمي؟ أم كثير؟ في النظام العالمي المعياري الحالي الذي يفترض ، بطريقة متماسكة نظريًا ، تقسيم الفضاء إلى دول قومية متجاورة ومتشابكة.

بافتراض ، كما أقترح ، أن مصطلح "ما بعد الإبادة الجماعية" يشير إلى العنف المتطرف في المستقبل ، قد يتساءل المرء عن حق إلى أي مدى يمكن تطبيقه على الماضي العثماني. في الواقع ، بالنظر إلى الانهيار الكامل لوظائف الدولة التي حدثت في شرق الأناضول خلال فترة الغروب الإمبراطوري في نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد يُقرأ تدمير الأرمن وما تلاه من عواقب من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى أوائل العشرينات على وجه التحديد على أنه نموذج أولي للتقدم من مجزرة إلى ما بعد الإبادة الجماعية ، مروراً بالإبادة الجماعية.

دعونا نرى إلى أي مدى يمكن تطبيق هذا المخطط على التسلسلات العثمانية الثلاثة. من منظور عام للغاية ، يمكن للمرء أن يجادل في أنها جميعًا تقع في سياق مهيمن. في الواقع ، فإنه من معاهدة برلين في عام ١٨٧٨ إلى معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ ، كان المجتمع العثماني والنظام السياسي في حالة أزمة مستمرة في مواجهة الجهود المتنافسة للقوى العظمى التي ترغب في إملاء مصير الإمبراطورية على الإمبراطورية. لذلك ستكون هناك أسباب للنظر في هذه الفترة تحت علامة الاستمرارية. فقط تخيل السؤال المتكرر على لسان جميع الوطنيين العثمانيين: هل يجب أن تظل الإمبراطورية خاضعة للقيود الاستعمارية الجديدة للقوى الخارجية ، أو في خطر تفككها ، أم أنها يمكن أن تترك هذا الوضع من خلال إعادة تأكيد سلامتها السياسية والاقتصادية؟ يمكن أيضًا دعم حجة الاستمرارية من خلال ديناميكيات العلاقات بين الإمبراطورية والأرمن. من قبل أول التسلسلات الثلاثة؟ وحتى بعد نهاية الثالث؟ ، حيث تم تصنيف الأرمن من قبل النخب الحكومية العثمانية ، من بين جميع مجتمعات الإمبراطورية ، على أنهم عملاء مخربون وخطيرون للمصالح الأجنبية وبالتالي كتهديد لأي مشروع وطني. ولأسباب تتعلق بالمكان ، لا يمكن هنا تحليل الجوانب المختلفة لهذا الاتهام العام بالتفصيل [٩] وما يهم لأغراض هذه

المناقشة هو أنه ، سواء كان مبرَّراً أم لا ، فإن الاعتقاد الكامن وراء الاتهام ظل سليماً طوال هذه الفترة.

كان التسلسل الأول المناهض للأرمن ، في معظمه ، موجَّهًا ومنظمًا تحت السلطة الشخصية للسلطان عبد الحميد. في البداية على الأقل ، يبدو أنه نتج عن الرغبة في معاقبة المجتمع على الأفعال المنسوبة إليه بدلاً من الرغبة في إبادة نفسه. وبسبب الافتقار إلى قدرات العمل المركزية ، كانت القبائل الكوردية بشكل أساسي هي التي تلقت من الدولة التفويض السرّي لإشعال النار والدم في قلب الأراضي الأرمنية في شرق الأناضول.

كانت هذه آلية تقليدية للغاية للمجازر تحت ستار الدولة. ومع ذلك ، من الأهمية بمكان ، بقدر ما تناسب المرحلة الأولى في عام ١٨٩٤ هذا الوصف ، إلى حد كبير المذابح الأكثر انتشارًا في عام ١٨٩٥؟ من تدخل بعد تدخل القوى العظمى للمطالبة بإصلاحات لصالح الأرمن؟ يبدو أنه يشير إلى شيء أكثر جذرية ومنهجية. كما رأينا ، جرى حشد شرائح أكبر من المجتمع العام عن عمد لخدمة أعمال القتل ؛ وبالمثل ، يبدو أنه كان هناك تركيز أكبر على تدمير البنية التحتية الثقافية والدينية للحياة الأرمنية. علاوة على ذلك ، لا يبدو أن عمليات القتل قد انتهت حتى تم اعتبار المجتمع الأرمني ضعيفًا بدرجة كافية كقوة اجتماعية وسياسية ضمن الإطار العثماني الأكبر. وهكذا ، فإن المذابح التي بدأت بطريقة تقليدية كعقوبة محلية للتخريب المفترض أو الإرهاب أو التمرد ، انتهت بإبادة جماعية جزئية. وإذا كان الأرمن هم الضحايا ، فمن الواضح أيضًا أن المذابح كانت سترسل رسالة إلى القوى العظمى: الإمبراطورية كانت سيدة مصيرها ولن تتسامح مع أي تدخل أجنبي في شئونها الداخلية (لبسيوس ، ١٨٩٧ ، ص. ٧٦-٧٧).

لذلك فإن هذا التسلسل له نوع من الانتقال ، ليس فقط بين المذبحة والإبادة الجماعية الجزئية ، ولكن أيضًا بين ما قبل الحداثة والحداثة. ومن ناحية أخرى ، فإن الإبادة الجماعية عام ١٩١٥ أكثر وضوحًا في السياق الحديث. ومن بين العناصر الحاسمة التي تشير إلى تحول نموذجي ، دعونا نلاحظ أن هذه الإبادة الجماعية قد تم إطلاقها ليس بتحريض من أحد المستبدين بل من قبل لجنة الاتحاد والترقي (CUP)

، رأس الحربة في التحديث fer de lance de la modernisation ، والتي استولت على السلطة خلال الثورة. وترافق الاضطراباتُ المناهضة للحميدية من ١٩٠٨-١٩٠٩، هذا التغييرَ في بُنى السلطة مع مشروع واعٍ لتحويل الإمبراطورية العثمانية متعددة الجنسيات بالمعنى القومي ، وبالتالي التركي بشكل صحيح. وتزامن الهجوم على الأرمن مع النضج الكامل لهذا البرنامج ، والذي أصبح ممكناً بدوره بسبب الظروف الاستثنائية للحرب العظمى ، التي اشتبكت فيها CUP مع تركيا في نهاية عام ١٩١٤ بشكل أساسي لرفض الهيمنة الأجنبية وإعادة تأكيد قوتها السياسية- العسكرية على الساحة الدولية ([١٠])

ومع ذلك ، فإن هذا التحليل يتطلب بعض المحاذير. على وجه الخصوص ، ظلت الموارد اللوجستية والبشرية المتاحة للحزب محدودة وبمعنى مهم جدًا ما قبل الحداثة. وعلى الرغم من دور الجيش والوحدات الخاصة التابعة لتشكيلات مخصوسة في الخط الأمامي لعمليات القتل (دادريان ، ١٩٩٣) ، كانت لجنة الاتحاد والترقي ، في التحليل النهائي ، تعتمد اعتمادًا كبيرًا مثل سابقتها في تسعينيات القرن التاسع عشر على المسئولين الإقليميين. وبالتالي ، كان عليها أن تستأنف في ظل الظروف التقليدية للمقاولين من الباطن للفظائع؟ وفي المقام الأول على شكل مساعدين عشائريين ، وخاصة الكورد؟ لضمان التنفيذ الكامل لبرنامجها. وكانت عمليات القتل مطولة ، وغالبًا ما كانت فوضوية ، ودموية للغاية. وتؤدي هذه العوامل إلى تعقيد يؤدي إلى تفاقم الرؤية الجزئية التي قدمتها الأبحاث الحالية حول انتشار المجازر. وهناك في الواقع سبب للشك في أن أعضاء الاتحاد والترقي بدأوا كمشروع إبادة واع شامل للإبادة ، ويمكن للمرء على أي حال أن يعتقد أنهم خضعوا لعملية تراكمية من التطرف لأن النضال الأكبر الذي دخلوا فيه اتخذ طابع الحياة أو الموت (بلوكسهام) ، ٢٠٠٢). والشيء المؤكد هو أن ممارسات الغنائم والنهب ، تماشيا مع أقدم تقاليد الحرب ، كانت لا تزال واضحة للعيان في هذه المجازر. وبعيدًا عن إبادة كل فرد ، تم "إنقاذ" الفتيان والفتيات الصغار من أجل اختزالهم في العبودية ، أو حتى تبنّيهم داخل أسر الجلادين (ميلر ، ١٩٩٣ ، الفصل ٥).

وهذا لا يمنع أي شيء في هذه الاعتبارات من إلغاء النقلة النوعية والكمية التي تمثلها أحداث عام ١٩١٥. إن الذريعة القائلة بأن الأرمن يشكلون تهديدًا للأمن الداخلي من خلال العمل نيابة عن القوى الأجنبية تعكس بالتأكيد التبرير الذي تم تقديمه في تسعينيات القرن التاسع عشر.

في هذه المناسبة ، كانت الحجة في خدمة الأهداف الجيوستراتيجية الواعية: لقد كانت قبل كل شيء مسألة توطيد الحدود الشرقية للإمبراطورية ، المتوخاة كجسر إقليمي نحو الشعوب التركية في الشرق.

و في الأساس الضمني لهذه الأهداف كانت فرضية قومية جديدة تمامًا: من الآن فصاعدًا فيما يتعلق بمجتمع سياسي تركي ، ولم يعد مجتمعًا عثمانيًا متعدد الأعراق ، يجب تقييم القدرة على أن تكون فردًا مخلصًا. كان هذا يستحق التحذير من أنه لا يمكن التسامح مع أي مجتمع عرقي أو ديني غير قادر على التكيف مع نفسه ، أو الذي قد يرفض القيام بذلك. ومع ذلك ، يجب أن نضيف أن التدمير الجماعي للأرمن لا يعني فقط أنهم اعتُبروا طابورًا خامسًا أو عددًا لا لزوم له من السكان: فقد ساهمت عمليات القتل أيضًا في تحقيق أهداف ملموسة مرتبطة صراحةً ببناء الدولة القومية. التصفية الكاملة للأرمن ، على الأقل في شرق الأناضول ، أعطت الدولة حق الوصول غير المقيد إلى مساحة كبيرة من الأراضي والممتلكات ورأس المال ؛ يمكن بعد ذلك إعادة توزيع هذه الموارد أو استخدامها مباشرة لأغراض القيادة. بطريقة ما ، قدمت المذابح طريقا مختصرا لتراكم الدولة لرأس المال [١١].

وهكذا ، مهما كانت طبيعة عمليات القتل في عام ١٩١٥ على مستوى الفاعلين ، ومهما كان دور جنون الارتياب الحاد للدولة في التكوين الذي جعلها ممكنة ، فقد كان لديهم في التحليل النهائي منطق نفعي في خدمة إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية. تحويل. ولم تكن هذه المذابح مجرد عقابية ولا عقابية ، بل كانت أداة تحاول بواسطتها الدولة التقليدية ، الضعيفة والمتراجعة ، كسر العقبات التي بدت وكأنها تعيق الطريق نحو تحديث مستقل قادر على إعادة تأكيد قوتها داخل الاقتصاد السياسي. معولم بالفعل تحت الهيمنة الغربية. في إطار هذا التحليل ، يتخذ هذا

الشكل المعين من العنف الشديد ضد مجتمع ما وجهًا معروفًا لعمل إبادة جماعية حديث ([١٢])

ومن المفارقات بالطبع أن تسريع الجهود لتحقيق أهداف CUP في زمن الحرب أصبح صخرة تحطمت عليها CUP ومعها الإمبراطورية بأكملها. لذلك ، فإن عمليات القتل الجماعي في شرق الأناضول منذ أواخر عام ١٩١٧ لم تعد تتوافق مع مشروع بناء دولة متماسك نسبيًا ، وإن كان يائسًا ، بل إنها تتوافق مع انهيار دولة ومجتمعي حيث هوجاء كامل من المتحاربين؟ الأرمن ، الكورد ، الروس ، الأتراك ، الجورجيون ، الأذريون ، وكذلك ، فيما بعد ، الفرنسيون والبريطانيون؟ سعوا للحفاظ على موقعهم النسبي ؛ كل هذا ، علاوة على ذلك ، في سياق الانهيار الاقتصادي والديموغرافي والبيئي الحاد والمجاعة والأوبئة والتدفقات الهائلة للاجئين. وأدى تحول شرق الأناضول إلى منطقة من الفوضى العميقة إلى عدم توفر تقدير دقيق لعدد الضحايا: ببساطة لم يكن هناك من يحتفظ بالحسابات. وبالنسبة للمذابح في مثل هذا السياق ، سواء حدثت أم لا في أعقاب الإبادة الجماعية ، فإنني أقترح مصطلح "ما بعد الإبادة الجماعية".

وإذا كان الانهيار النهائي للإمبراطورية يمثل نهاية التقدم في ثلاث سلاسل تم تحليلها هنا ، فإن عمليات القتل لم تتوقف عند كل هذا. ولم يؤد الإحياء غير المحتمل لدولة تركية الآن وطنية وأعيد بناؤها بعمق في عهد كمال أتاتورك إلى استعادة سلطة الدولة في شرق الأناضول من حوالي عام ١٩٢١ ، ولكن أيضًا في السنوات التالية ، من خلال سلسلة جديدة من المذابح التي ارتكبتها الدولة. وهذا الذي لا يمكن ذكره إلا هنا ، يبرز من عدة جوانب عن تلك التي قمتُ بتحليلها بالتفصيل في هذه المقالة. بادئ ذي بدء ، بسبب قلة الأرمن ، كان كورد المنطقة هم الضحايا الرئيسون. بعد ذلك ، لم يتم إعطاء السياق من خلال محاولة إنقاذ دولة منهارة ولكن من خلال توطيد دولة ناشئة. أخيرًا ، مع الاعتراف الدولي بتركيا الجديدة في لوزان عام ١٩٢٣ ، تبخر الاهتمام والقلق الأجنبي ، الذي كان موجودًا جدًا في الفترة السابقة.

ومع ذلك ، لا يتعلق الأمر هنا بإجراء المحاكمة الحصرية لـ CUP أو من يخلفها ، ولا الإيحاء بأن الدولة التركية لديها أي احتكار للعنف الشديد أو التلاعب بالتاريخ لإخفائه ([١٣])

على العكس من ذلك ، فإن التاريخ العنيف لتركيا في الفترة المعاصرة مهم على وجه التحديد لأنه يمثل مكانة الدولة في النظام العالمي الذي ظهر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي الحالة التركية ، كما في حالات أخرى ، هناك علاقة وثيقة بين الانتقال من التبعية الاستعمارية الجديدة إلى حالة الدولة القومية القوية والمستقلة ، من ناحية أخرى، الحركة الموازية من المجازر العقابية التقليدية للقضاء على مجتمعات عرقية بأكملها. إن مصطلح "الإبادة الجماعية" ضروري للغاية هنا ، وليس لوصف أعمال العنف المتطرف بقدر ما هو مفهوم ، من خلال تقديم نقطة للتعبير بين الأمثلة العديدة لهجمات الدولة ضد الجماعات المجتمعية، والمنطق الأكثر عمومية للتطور المعاصر (ليفين ، ١٩٩٩) .

ومع ذلك ، فإننا لم نخرج منها بعد. دعونا نقبل ، مع رون أرونسون ، تصور الإبادة الجماعية على أنها ناتجة عن جهد "لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه réaliser ce qui ne peut être réalisé" (أرونسون ، ١٩٨٣). ماذا سيحدث بعد أن انهارت الدولة تحت وطأة هذا الجهد بالذات؟ في سعيها لتقليص فارق القوة فيما يتعلق بالزعماء المهيمنين في النظام الدولي ، اعتبرت تركيا العثمانية الإبادة الجماعية آلية لإنهاء الأزمة: في هذا ، لم تكن فريدة من نوعها بأي حال من الأحوال. وبالمثل ، لا جديد في الجروح الرهيبة التي أحدثتها باللجوء إليها. لذا فإن السؤال هو: بما أن الإبادة الجماعية تُفهم على أنها نتاج ثانوي لمشروع دولة للتحول البنيوي الأساسي ، ماذا يحدث عندما يهدم هذا المشروع صرحَ الدولة والمجتمع بأكمله؟ لبضع سنوات ، بدت القشرة الفارغة للإمبراطورية العثمانية وكأنها تدخل في جحيم ما بعد الإبادة الجماعية. واليوم ، إذا نظرنا ، على سبيل المثال ، إلى وسط إفريقيا ، وهي منطقة تميزت بالإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ ، يمكننا أن نتساءل إلى أي مدى يمكن أن تصبح الإبادة الجماعية بعد الإبادة الجماعية، التعبير المهيمن عن العنف المتطرف في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش

*-Mark Levene:Le visage mouvant du meurtre de masse : massacre, génocide et « post-génocide »Dans Revue internationale des sciences sociales 2002/4 (n° 174)

مارك ليفين:الوجه المتغير للقتل الجماعي: المذابح والإبادة الجماعية و "ما بعد الإبادة الجماعية"، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٢/ ٤ (العدد ١٧٤)

١) وهكذا يعرّف تشالك وجوناسون (١٩٩٠ ، ص ٢٣) الإبادة الجماعية بأنها "شكل من أشكال القتل الجماعي من جانب واحد تهدف من خلاله دولة أو قوة أخرى إلى تدمير جماعة ما".

٢) يصف ليمكين الإبادة الجماعية بأنها "مشروع منسق ، يجمع بين أعمال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الأساسية لحياة مجموعات قومية معينة ، بهدف القضاء على الجماعات نفسها". في رأيي ، يصف ليمكين هنا بالأحرى "عملية الإبادة الجماعية" ، والتي يمكن في ظروف معينة أن تتحقق على أنها "إبادة جماعية".

٣) يقترح لبسيوس ، في سياق تحليل معاصر ودقيق (١٨٩٧ ، ص ٣٣٠-٣٣١) ، رقمًا قدره ٨٨٠٠٠ "من مجموعات إحصائية أولية غير كاملة مستمدة من مصادر موثوقة".

٤) استنتج ميلسون (١٩٩٢ ، ص ١٤٥-١٤٧) ، بعد توليف دقيق للأبحاث الحالية ، أن حوالي مليون شخص قد لقوا حتفهم ، أو حوالي نصف السكان الأرمن قبل الحرب.

٥) توجد إشارات محدودة وصامتة إلى المجازر التي ارتكبها الأرمن في بعض الكتاب المؤيدين للأرمن ، بما في ذلك هوفانيسيان (١٩٦٧ ، ص .١٩٤ ؛ ووكر ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٩ ؛ أحمد ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٠). على العكس من ذلك ، يؤكد مكارثي (١٩٩٥ ص ١٩٨ - ٢٣٠) على هذه الانتهاكات في صورته للانهيار الديموغرافي الكارثي بين المسلمين. قد يكون هذا صحيحًا ، لكن في هذه الحالة لا يسمح مكارثي بأي تمييز بين الوفيات داخل المجتمعات المسلمة المختلفة ، ولا بين السكان غير المسلمين.

٦) هناك القليل من الأبحاث حول هذا الجانب من مجازر الأرمن. ومع ذلك ، هناك أدلة كثيرة على عمليات صلب ومحارق جماعية ، تعمل كشكل من أشكال التطهير ، بالإضافة إلى العديد من الأوصاف للجثث التي تؤكد بالتحديد على الإثارة الجنسية السادية للجلادين (يراجع دافيس، ١٩٨٩،ص ٣١، توينبي١٩١٦، ص ٨٥،ميلر ، ١٩٩٣).

٧) لا أعرف قصة خاصة بهذه التسلسلات من الأحاسيس التي عاشها المرء كمشارك في عصابة قاتلة. بشكل عام ، علاوة على ذلك ، فإننا نفتقر إلى تحليلات هذا النوع من ديناميكيات المجموعة. انظر ، مع ذلك ، الدراسة الاستكشافية الكلاسيكية التي أجراها كانيتي (١٩٦٦). ينظر أيضًا آلسو آيار(١٩٩٥) ، الذي يقترح دراسة حالة تكاملها مع ما تم توضيحه هنا واضح: هذه المقالة تضع بشكل ملحوظ شرحًا لـ "عمل الجماهير" ضمن الإطار الأوسع لمنظمة ، تخطيط ، خبرة عسكرية على مستوى أعلى.

٨) نقلا عن دادريان (١٩٩٥ ، ص ٧٨).

٩) هذا الاتهام هو محور تفكير أولئك الذين ينكرون أو يقللون من مدى هذه التسلسلات ، وعلى وجه الخصوص ، يعارضون تسمية تسلسل عام ١٩١٥ على أنه "إبادة جماعية" (ينظر شو ، ١٩٧٧ ، ص ٣١٥-٣١٧). من اللافت للنظر أن حجة إنكار الهولوكوست تفترض هنا أن الإبادة الجماعية لا يمكن أن تنتج ، بحكم تعريفها ، عن ديناميكية عنيفة تعارض الدولة مع المجتمع. في الواقع ، هذه الديناميكية ، التي تحشد على الأقل بعضًا من المجتمع المستهدف ، هي القاعدة وليس الاستثناء في مسائل الإبادة الجماعية.

١٠) وفقًا لـ شاو (١٩٧٧، ص ٣٠٥) كان مشروع CUP أثناء الحرب قد جمع بين "التحديث السريع لإنقاذ الإمبراطورية" و "السعي المحموم للعلمنة".

١١) نحن بحاجة إلى عمل علمي حول هذه النقطة ، وبشكل أكثر تحديدًا حول دور Emvale-i Metruke (لجنة الممتلكات المهجورة) ، التي تم إنشاؤها لتسهيل نقل الأصول الأرمينية إلى الدولة.

١٢) ما هي الصلة بين الإبادة الجماعية عام ١٩١٥ والإبادة الجماعية الحديثة الأخرى؟ المحرقة تشكل استثناء واضح هنا فقط؟ سيكون محور كتابي القادم "مجيء الإبادة الجماعية"

(أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٣) ، والذي سيكون المجلد الأول من ثلاثة مجلدات لدراسة الإبادة الجماعية في عصر الدولة.

١٣) علاوة على ذلك ، وعلى عكس الاتجاه المعتاد المتمثل في إنكار الدولة ، بدأ المؤرخون الأتراك الآن في معالجة الجانب المظلم من تاريخهم بجدية (ينظر، آكام، ١٩٩٦).